مركز حمورابي

العراق وبيئته الاقليمية ... متطلبات ومحددات الاداء

العراق وبيئته الاقليمية ... متطلبات ومحددات الاداء

أ.د. حيدر علي حسين/الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياسية

مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

23 كانون الاول 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

من المرتكزات العامة في اتجاهات السياسة الخارجية لاي دولة هي استثمار الاوضاع القائمة ونتائجها واتجاهات تطورها، مما يمكنها من وضع صياغات محدثة لإمكانية التعامل مع المتغيرات التي تطرحها حركة التفاعل سواء في بيئتها الاقليمية او في بعدها الدولي.

وهذا ما ينسحب على العراق في ضوء تحولات الحالة الاقليمية المتسارعة وما ستفرزه من نوعية العلاقات بين الاطراف المؤثرة في تحديد خارطة المنطقة بخاصة بعد التحول المهم في الساحة السورية والتمدد الاسرائيلي فيها وطبيعة حركة محاور المواجهة ومعطياتها.

على هذا الاساس من الرؤية الخاصة بالعراق، فان هناك فرصة سانحة له اذا ما اجاد التعامل معها من خلال فهم معادلة الربح والخسارة وحجم المكاسب التي تبحث عنها الاطراف المتفاعلة ، فضلا عن مستويات الفاعلية والمصالح وتوزيع الادوار الجاري في المنطقة ، فأن الواقعية النفعية ستتجلى في اداءه السياسي من اجل تحقيق التأثير القوي في محيطه الاقليمي, وهذا ما يتوجب على صانعي السياسة الخارجية العراقية تجاه الاقليم ان يتنبهوا اليه في التعامل مع بناءات الواقع الجديد في المنطقة، وان يكون هذا النهج هو السائد في المستقبل اذ ان اوضاع العراق والمنطقة مترابطة وتؤثر احداهما في الاخرى.

هذا المرتكز في السياسة العراقية ينبغي ان يستند الى ثوابت خاصة، ففي ضوء تصاعد حالة الصراع وتجددها ومدى انعكاسها على الاداء السياسي العراقي، هذه الثوابت سوف تحدد ضوابط وآليات التعامل الخارجي في مستواه الاقليمي، فالأداء العراقي في مجاله السياسي سيحدد بلا شك طبيعة وسلوك التجاوب المقابل، مما سيوجد مسارات متعددة لعملية التوازن.

وانطلاقاً من هذا الأساس، ينبغي ان تستند السياسة العراقية تجاه البيئة الاقليمية على مبدأ الحراك الفاعل وعدم الانجرار نحو المحاور المتشكلة في نفس الوقت وهذا يعني تبني انموذج سياسة غير منحازة يجنب العراق ان يكون ضمن المجالات الحيوية للاستراتيجيات المتصارعة في المنطقة مما يعني مزيدا من الازمات والاختراقات.

ولابد من الاشارة الى ان صيغة الحياد صعبة التطبيق في ظل تداعيات المرحلة، وما تفرزه من تحديات، مع عدم وصول العراق الى مرحلة احتواء التناقضات الداخلية، وهذا ما يدفع نحو تبني أنموذج توازن محدد يمكن ان يوصف (بالتوازن الفعال)، الذي يستند الى قاعدة من التوازن

الداخلي وكذلك الى دور توازن اقليمي، يمنح العراق قوة استراتيجية وموازنة للاستراتيجيات الإقليمية، لمنع المواجهة الاقليمية.

ولعل من الاطر العامة للدور العراقي في بيئته الاقليمية على وفق المرتكزات او الثوابت ان يحقق قدرا من التمكن بالارتقاء بالفعل السياسي والانتقال من مجرد طرف اقليمي هامشي نحو فاعلية محورية تسهم في ضبط ايقاع التحالفات الاقليمية انطلاقا من إدراك حقيقي لأهمية تبلور سياسة متزنة توظف ما هو متحقق من مكاسب على المستوى الاقليمي بهيكليته الجديدة وعناصر القوة الجيواستراتيجية، وبهذا يكون العراق قد حقق استجابة بنيوية في الوصول إلى تطلعات السياسة الخارجية. ففي ضوء الوضع الإقليمي الراهن والذي يفتقد الى المعالم القديمة من تحالفات وتوازنات وادوار، فالمرحلة الراهنة تحيلنا الى الحديث عن نظام إقليمي لم تتضح بعد ملامح صورته الجديدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن مراكز القوة في ظل النظام القائم لم تتغير بشكل كبير مع بعض التراجع لعدد منها، الا ان السلوك السياسي العراقي فيما يخص العلاقات الاقليمية العربية قد سار بدوائر محددة ضيقة ومتوسطة وبعيدة لم تكن كلها ناجحة بالقدر الذي يسمح بالقول بوجود دور عراقي تجاه مكوناته الاقليمية.

ولا تكتمل الصورة الواقعية لهذه الطروحات إذا ما تجاوزنا المحددات التي ترتسم في ضوئها الرؤية العراقية لحركة التفاعل الاقليمي، فمحدودية الخيارات والبدائل المتاحة، ونوعية القدرة على التأثير، ومقومات الدور الذي يصنع المكانة، تفرض على صانع القرار العراقي تقييم الابعاد الامنية والسياسية في حدود التفاعل مع البيئة الاقليمية، مما يتطلب الابتعاد عن الصراعات، ومناطق تصارع الاستراتيجيات، دون الوقوف ايضا ضمن محور او تشكيل بصياغات ضيقة

هذا ما يسير نحو وضع تصور يحدد سياسة العراق ازاء المحيط الاقليمي المرتبك ومخرجاته المتطورة والتي يمكن ان تتلخص في اليات للتعامل تعتمد على الاحتفاظ بقدر من عناصر التوازن، وادامة القدرة على الانتقال بين تناقضات القوى الاقليمية، فضلا عن صناعة ممكنات للتأثير بالقدر الذي يقلل من حجم الانعكاسات السلبية الناتجة عن حركة اللاعبين المؤثرين في معادلة التوازن الاقليمية، وذلك من خلال انتهاج سياسات ومواقف وقرارات تستند الى قاعدة داخلية رصينة ومتماسكة تمنحه قوة الدفع اللازمة للاستمرارية في التأثير.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة